

اتحاد الاحزاب القومية واليسارية الحكومة امام امتحان قانون الاحزاب

السياسي، من خلال تعاطيها مع مشروع قانون الأحزاب المنظور أمامها، ويعكس توجهها لاحقاً بكيفية تعاطيها مع قانون الإنتخاب الذي يشكل المدخل والرافعة للإصلاح الحقيقي.

ويؤكد الائتلاف أن بناء حياة ديمقراطية وتعددية سياسية يتطلب توفير مناخاً صحياً لعمل الأحزاب، وهذا لن يتم إلا من خلال رفع يد وزارة الداخلية عن الأحزاب، والتعامل معها كمؤسسات وطنية شريكة في القرار الوطني، وتشكيل الهيئة العليا لشؤون الأحزاب المشكلة بموجب هذا القانون لتكون

المرجعية للأحزاب السياسية. ووقع البيان

اتحاد الأحزاب القومية واليسارية

حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني

حزب البعث العربي التقدمي

حزب الحركة القومية للديمقراطية المباشرة

حزب الشعب الديمقراطي الأردني "حشد"

الحزب الشيوعي الأردني

حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني

أصدر ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية بياناً صحافياً جاء فيه يشكل قانون الأحزاب السياسية أحد القوانين الهامة لتطوير الحياة الحزبية والسياسية، وقد عانت الأحزاب طيلة الفترة الماضية من جملة القيود والمحددات والاشتراطات التي تضمنتها القوانين السارية، وتعاملت معها كأمر واقع، وطلبت الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني برفع كل هذه القيود بدون أية استجابة من الحكومات المتعاقبة.

لقد أكدت لجنة الحوار الوطني في مشروع قانون الأحزاب الذي تقدمت به على ضرورة تجاوز العقبات والعوائق أمام حياة سياسية جادة وعمل حزبي منظم، وخلق الظروف الملائمة والمحفزة على انخراط المواطنين في العمل الحزبي وعلى رأسهم الشباب الذين هم عماد المستقبل مما يستوجب تهيئة الظروف والبيئة الحاضنة للعمل الحزبي وتحقيق التعددية السياسية.

إن مشروع قانون الأحزاب مطروح اليوم للبحث على طاولة الحكومة، وإن المؤشرات لدى الأوساط الحكومية تشير باتجاه إبقاء وزارة الداخلية كمرجعية للأحزاب السياسية، الأمر الذي يتناقض مع المقترح الذي تضمنه مشروع القانون المقدم من لجنة الحوار الوطني الذي يجب أن يحظى بالأولوية، والذي يتضمن تشكيل الهيئة العليا لشؤون الأحزاب والانتخابات المشكلة بموجب هذا القانون لتشكيل المرجعية للأحزاب.

إن ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية يؤكد على أن الحكومة اليوم أمام امتحان حقيقي سيؤشر على مدى التزامها وجدديتها في مشروع الإصلاح

بسبب المرض الليبيين

خطر تشي "الإيدز والسل والكبد والروائي" يهدد الأردنيين والمحنة لا حياة لمن تنادي



حذر مصدر استشاري طبي مطلع من تبعات علاج المرضى الليبيين الذين تجاوز عددهم ١٥ ألف مريض في مستشفيات المملكة على المستويين الصحي والاجتماعي. وتشير احصائيات إلى أن خمسة عشر ألف مريض ليبي يعالجون حالياً في مستشفيات المملكة.

وقال المصدر ذاته الذي عمل في ليبيا مدة من الزمن ان المستشفيات الخاصة غصت بالمرضى الليبيين الذين كان من المفترض أن يكونوا من الثوار الا انه تم اكتشاف ان غالبيتهم العظمى ليسوا كذلك.

وتابع أن حالات مرضية يتم علاجها داخل المستشفيات لا تحتاج لإدخال طارئ منها عمليات الإجهاض والتجميل واستخدام تقنية أطفال الأنابيب التي تعدت الأخيرة الـ ٧٠٠ حالة - حسب قوله -.

وأضاف ان "الكارثة" حسب وصفه لا تقتصر على حرمان أبناء المملكة من العلاج داخل المستشفيات الخاصة لعدم وجود أسرة بل تعداها إلى أن حالة الاكتظاظ لا تسهم في تعقيم أدوات الفحص والجراحة ما يشكل خطراً في نقل الأمراض التي تنتشر بين صفوف الليبيين.

وعن تلك الأمراض أكد أن "الكبد الوبائي، السل، الإيدز" أمراض شائعة في ليبيا، مشيراً إلى أن أي طبيب يدخل أراضيها للعمل بها يتم فحصه بتلك الأمراض عوضاً عن أن هذه الفحوص باتت تعتبر أمراً طبيعياً لأي مريض ليبي يحتاج لتدخل جراحي.

وتابع أن الأمراض السابقة تعد خطيرة جداً وكلفة علاجها باهظة وفي حال انتشارها ستشكل كارثة صحية خاصة ان مرض السل ينتشر عبر الهواء وتزداد وتيرته في فصل الشتاء.

واستنكر عدم قيام الحكومة بإجراء تلك الفحوصات للمرضى الليبيين قبيل دخولهم المملكة قائلاً "نحن كأطباء مشهود لنا يتم فحصنا من قبل السلطات الليبية قبل عملنا ولا يتم تجديد عقودنا الا بعد تلك الفحوص وحكومتنا تفتح الباب لمن هب ودب دون أدنى رقابة".

واعتبر عدم قيام الجهات الحكومية بهذا الإجراء استهتاراً بالمواطن الأردني وصحته، مطالباً وزارة الصحة بالعمل الفوري على فحص كافة المرضى الليبيين بالمملكة بتلك الأمراض ومنع دخول أي مريض جديد دون إجراء ذلك.

وطالب بأن يتم تأمين ٦٠٪ من الأسرة بالمستشفيات للمرضى الأردنيين

فيما يتبقى ٤٠٪ لليبيين، مشيراً إلى أنه في حالة حصول حادثة تتطلب إدخال عدد من المواطنين للمستشفى كحادث سير جماعي أو مشاجرة واسعة لن يجد أي محتاج لتدخل طبي سرير بمستشفى المملكة.

وعن الجانب الاجتماعي قال إن ممرضات تقدمن بشكاوى عديدة لإدارة المستشفيات اللواتي يعملن بها حيال قيام بعض المرضى ومن يرافقونهم بالتحرش بهن كما كشف عن قيام بعض المرضى الليبيين بمحاولة اغتصاب وافدة قلبية إلا أن عدداً من العاملين بالمستشفى تمكنوا من حمايتها.

وأكد أن بعض المستشفيات ضبطت بعض المرضى الليبيين ومن يرافقونهم

يتناولون المشروبات الروحية داخل اروقتها.

وحذر من خطر الاختلاط مع مرضى مصابين بأمراض معدية منها "الإيدز" خاصة من وصفهم ببائعات الهوى والذي أكد أنهم يختلطون مع مرضى ومرافقين ليبيين.

وكشف المصدر عن وجود "سماسرة" يقومون باستهداف المرضى الليبيين خلال تواجدهم بمطار ماركا لتوزيعهم على المستشفيات، متسائلاً عن مدى الرقابة عليهم.

وكان أعلن وزير الصحة الدكتور عبد اللطيف وريكات ان قرارا اتخذ بتفسير عدد من الليبيين المصابين بالإيدز وان الصحة خاطبت وزارة الداخلية لتسهيل إجراءات التسفير.

وكشف وريكات عن وجود خمس حالات مصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بين جرحى ليبيين وفدوا للعلاج في الأردن.



عين الاهالي

اعتصام امام السفارة الامريكية

تحت شعار رفض التدخل بالشأن الداخلي والدفاع عن القرار الوطني المستقل، اعتصام للائتلاف الشبابي والشعبي للتغيير أمام السفارة الأمريكية الثلاثاء

بقوة وعزيمة ندخل سنتنا الثانية لحراننا السلمي في الساحة الأردنية مؤكداً أننا مستمرون بالنضال للحصول على كافة مطالبنا الشرعية و الدستورية وعلى رأسها الشعب مصدر السلطات ...

إننا نؤكد ان الإرادة الشعبية الحرة هي القادرة على النهوض بالبلاد و حمايتها و محاسبة من أفسدوا و سرقوا مقدرات الوطن و تؤكد أن الحل والإصلاح هو وطني أردني وكل تدخل هو مرفوض أميركياً كان أو غير أميركي .. و عليه يدعوكم الائتلاف الشبابي و الشعبي للتغيير/ الحراك الشبابي والشعبي الأردني إلى المشاركة في اعتصامنا أمام السفارة الأمريكية يوم الثلاثاء ٣١ كانون ثاني ٢٠١٢ الساعة الخامسة مساءً لنقول لهم و لرواد سفارتهم أن يبقوا بعيداً عن شأننا الداخلي فنحن لا ننتظر إعجابهم وإستحسانهم للحركة الإصلاحية الأردنية

المعلمون ينفذون اضراباً مفتوحاً بداية الفصل الثاني

قررت اللجنة الوطنية لنقابة المعلمين تنفيذ اضراباً مفتوحاً عن التدريس بداية الفصل الثاني بحسب مصطفى الرواشدة رئيس اللجنة وبين الرواشدة، بعد اجتماع مطول "للجنة الوطنية ٤٢" عقد في مجمع النقابات المهنية، أن اللجنة أجمعت على المضي بتنفيذ إضرابها المفتوح، في جميع مدارس المملكة في اليوم الأول من الفصل الدراسي الثاني، وعدم تأجيله إلى ١٣ شباط (فبراير) المقبل، لافتاً إلى أن الإضراب سيستمر لحين إقرار الحكومة للعلاوات والزيادات، والاستجابة لمطالب المعلمين. وقال إن إضراب المعلمين عن الدوام يأتي للضغط على الحكومة للتراجع عن تخفيض علاوة التعليم من ١٠٠ ٪ إلى ٦٠ ٪، بعد قرار اللجنة بتعليق الإضراب عن تصحيح امتحانات شهادة الدراسة الثانوية العامة "التوجيهي".

وطلبت اللجنة من المعلمين تقديم اعتراض خطي وفردى الى مديريات التربية والتعليم، احتجاجاً على نظام الهيكلية، بحسب بيان للجنة أصدرته عقب اجتماعها .

كما طالبت الحكومة بإعادة نسبة علاوة التعليم إلى ١٠٠ ٪ من الراتب الأساسي الجديد وإبقاء علاوة الرتب كما كانت سابقاً وإعادة صرف علاوتي طبيعة العمل وصعوبة العمل اللتين كانتا تصرفان سابقاً لمستحقها.

ودعت اللجنة معلمي المملكة إلى عدم اعتماد أي معلومات أو بيانات قد تصدر لغايات الإضراب إلا الصادرة عن اللجنة الوطنية لنقابة المعلمين.

كما دعت جميع شرائح المجتمع إلى التعاون مع المعلمين للحصول على مطالبهم وحقوقهم، وعدم إرسال إبنائهم إلى المدارس مع بداية الفصل الدراسي الثاني. إلى ذلك، بين مصدر مطلع، أن رئيس اللجنة الوطنية الرواشدة "لم يتم دعوته الى الاجتماع الذي يعقد اليوم في مجلس النواب"، والذي يضم رئيس لجنة التربية والتعليم فيصل القطامين وممثلين عن لجنة معلمي عمان، ولجنة عمان الحرة، مع وزراء التربية والتعليم عيد الدحيات وتطوير القطاع العام اخليف الخوالدة والمالية أمية طوقان مناقشة موضوع هيكلية الرواتب.

كما أكدت لجنة معلمي الأردن عزمها تنفيذ الإضراب العام في جميع مدارس المملكة مع بداية الفصل الدراسي الثاني، بحسب الناطق الرسمي باسمها سلطان البطاينة.

وأشار البطاينة إلى أن اللجنة لن تتراجع عن الإضراب لحين تحقيق كافة مطالب المعلمين التي تتمثل بإقرار المكرومة الملكية برفع علاوة التعليم لتصبح ١٠٠ ٪ من الراتب الأساسي وإقرار علاوة الإشراف وعلاوات صعوبة العمل وغيرها من العلاوات.

«حماية الصحفيين» يدين قرصنة موقع «ان لايت برس»

أدان مركز حماية وحرية الصحفيين استمرار عمليات القرصنة ضد المواقع الالكترونية واصفا ذلك بأنه اعتداء على حرية الاعلام وحق المواطنين في المعرفة. وقال المركز في بيان صادر عنه "تلقينا ببالح قلق شكوى من موقع "INLIGHTPRESS" بتعرضه الى هجوم منظم من الهاكرز، مما تسبب في توقف سيرفر الموقع الموجود في كندا. وحذر المركز من الصمت على ظاهرة القرصنة ضد الاعلام الالكتروني، مطالباً بتوفير سبل حماية للاعلام الالكتروني من القرصنة.